AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية نقل التكنولوجيا في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

The role of Foreign Direct Investment in the Technology transfer process in the Iraqi Economy for the period(2004-2022)

م .د. حسين كلف عزيز[1] haziz@uowasit.edu.iq
م. د. مصطفى حسين عبد العالي[2] mabdulali@uowasit.edu.iq
م. د كوثر كريم عبد الرزاق[3] kabdulrazak@uowasit.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

http://dx.doi.org/10.29124/kjeas.1652.2

المستخلص:

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل راسمي السياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا يعود إلى التغيرات الكبيرة والسريعة في الاقتصاد العالمي ومنها فشل سياسة الإقراض الدولي وظهور أزمة المديونية العالمية، ومن ثم بروز الشركات المتعددة الجنسية وتعاظم دورها وفرض سيطرتها على الاسواق العالمية بما فيها أسواق البلدان النامية، لذا اصبح التركيز على الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه يمثل أبرز محركات النمو الاقتصادي حيث تسعى البلدان ومن خلال سياساتها وبرامجها الى تهيئة أفضل السبل والوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في اراضيها من اجل نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية في العمليات الانتاجية وسرعة دخول الاساليب التكنولوجيا الفائقة والحديثة في كافة القطاعات الاقتصادية من اجل مواكبة البلدان النامية سرعة التطورات التي تحدث في البلدان المتقدمة، لذا يعدهُ الباحثين في الادب الاقتصادي التنموي المفتاح الرئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية لما له من انعكاسات إيجابية كبيرة على المستوى الاقتصادي وبالتالي تحسين مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا، الاقتصاد العراقي.

Abstract:

Foreign direct investment has received great attention from economic policy makers in developed and developing countries alike, and this is due to the major and rapid changes in the global economy, including the failure of the international lending policy and the emergence of the global debt crisis, and then the emergence of multinational companies and their increasing role and control over the global markets, including the markets of developing countries, so the focus has become on foreign direct investment as the most prominent engines of economic growth, as countries seek, through their policies and programs, to provide the best ways and Means for investors to implement various projects in their territories for the transfer of technology and expertise Therefore, researchers in the economic development literature consider it the main key in achieving economic development because of its great positive repercussions on the economic level and thus improving the living standards of all members of society.

Keywords: technology transfer, foreign direct investment, Iraqi

المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي في أخريات القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوع الاستثمارات الأجنبية لأنها تعد الظاهرة الأكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية ولاسيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعددة الجنسية، اذ أصبح لها دور كبير في مفاصل الاقتصاد العالمي كلها الذي يعكس الامكانات والمزايا الكبيرة التي تتمتع بها تلك الشركات سواءً المالية ام التسويقية مروراً بالتكنولوجية وصولاً الى الاعلامية، وهذا الدور المتعاظم للشركات المتعددة الجنسية جاء بعد موجة الاندماجات الكبيرة ناهيك عن التحالفات الاستراتيجية التي تتم فيما بين تلك الشركات، التي دفعت بقوة الى زيادة قدرتها التأثيرية في الاقتصاد العالمي لتتوافر في ظلها امكانات لبعض الشركات تفوق الامكانات المتاحة لبلدان قائمة بذاتها ليكون نتاج ذلك ان اصبحت تلك الشركات احد الفواعل الرئيسية وأضحت كيانات تعمل على رسم مسار الاحداث الدولية وتوجيهها.

وعليه أضحت الشركات المتعددة الجنسية موضع اهتمام العديد من البلدان النامية لكونها تعد المصدر الرئيس للتمويل الدولي وللحصول على التكنولوجيا المتقدمة وبدأ كثير من البلدان النامية تتسابق فيما بينها لأجراء تغيرات جذرية في قوانينها ونظمها من اجل توفير البيئة الجاذبة لتلك الاستثمارات الأجنبية وان العراق بوصفه بلدا من البلدان النامية يتبنى نهجاً قائماً على جذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة التغيرات السياسية بعد أحداث عام 2003 التي اصبح جزء من المنظومة العالمية بشكل عام، تمثلت بالتحول نحو اقتصاد السوق الحر وبذل الجهود لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر سنّ قوانين جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2015، وتحسين بيئة الأعمال من خلال تسهيل إجراءات التسجيل وتقديم الخدمات للمستثمرين، والترويج للعراق في الخارج لفرص الاستثمار

فيه من خلال المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية، كون يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لنقل التكنولوجيا وتنمية الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث:

1. يساعد البحث متخذي القرار في رسم السياسات الاقتصادية في البلد في سن القوانين والتشريعات التي يمكن للحكومة العراقية اتباعها لتحسين فعالية نقل التكنولوجيا.
2. يساعد البحث في تحسين المناخ الاستثماري على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز قدرته على امتصاص التكنولوجيا.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث هو عدم فعالية القطاعات الاقتصادية في العراق نتيجة تركز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في قطاعات معينة مثل استخراج الموارد الطبيعية، بينما لا يُستثمر بشكل كافٍ في باقي القطاعات، وبالتالي يفتقر العراق إلى المهارات والبنية الارتكازية اللازمة لامتصاص التكنولوجيا التي يتم نقلها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

فرضية البحث:

تكمن فرضية البحث ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحسين مهارات القوى العاملة من خلال التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة وبالتالي زيادة الإنتاجية ومن ثم خلق فرص عمل جديدة في العراق.

أهداف البحث:

1. تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في الاقتصاد العراقي.
2. تحديد كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا: هل يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا بشكل مباشر، أم من خلال قنوات أخرى مثل التدريب أو التعاون مع الشركات المحلية؟
3. تحديد العوامل التي تؤثر على فعالية نقل التكنولوجيا: ما هي العوامل التي تجعل نقل التكنولوجيا أكثر نجاحًا؟

منهجية البحث:

تم التركيز في هذا البحث على المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على أسس النظرية الاقتصادية التي تناولت الاستثمار الاجنبي المباشر وعوامل محفزاته وانواع نقل التكنولوجيا وعوامل نجاحها.

حدود البحث:

1. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي
2. الحدود الزمنية: المدة (2004-2022)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنقل التكنولوجيا وعوامل نجاحها

أولاً: مفهوم نقل التكنولوجيا

هناك محاولات عديدة ومختلفة لتوضيح مفهوم النقل التكنولوجي، فقد عرف النقل التكنولوجي "هو عملية انتقال الآلات والمعدات والمعرفة التكنولوجيا من مناطق الوفرة إلى مناطق الحاجة "[1] وبالتالي التعريف السابق يتناول استيراد الآلات والأدوات الحديثة أو نقل الخبرات والمهارات من بلد إلى أخر، وعادة ما يتم نقل التكنولوجي من البلدان المتقدمة التي تتمركز فيها التكنولوجيا والإنجازات العلمية إلى البلدان النامية التي تفتقر اليها.

كما يعرف نقل التكنولوجيا هو نقل مصنع أو وسائل إنتاج لمنتج أو عدة منتجات والتدريب على تشغيله وتسويق منتجاته وفق عقد الترخيص مجسد في سند قانوني ويحدد عدد من الممارسات فيما يتعلق بتعديل عملية الإنتاج في السوق المتاحة المواد المستعملة وطرق تأمينها[2]، وبالتالي فأن نقل المعرفة التي تمكن المؤسسة المتلقية من تصنيع منتج معين أو تقديم خدمة محددة. بالمقارنة مع بيع الآلات والمعدات يتطلب نقل التكنولوجيا وجود علاقة مستدامة بين مؤسستين على مدى فترة من الزمن لتمكين المؤسسة المتلقية من إنتاج المنتج بالمستوى المطلوب، كما أن نقل التكنولوجيا لا يتطلب ينقل المعرفة التقنية فحسب، بل ينقل أيضاً القدرة على إتقان المنتج وتطويره وإنتاجه لاحقاً بشكل مستقل. اذ أن نقل التكنولوجيا يجب أن ينظر إليه من حيث تحقيق أهداف أساسية تتمثل بإدخال تقنيات جديدة عن طريق الاستثمار وتحسين التقنيات الحالية وكذلك توليد المعرفة.

كما ان نقل التكنولوجيا تتمثل في المشاركة ونشر المعرفة والمهارات والاكتشافات العلمية وأساليب الإنتاج والحلول المبتكرة الأخرى بين مؤسسات العلوم والأعمال مثل الجامعات والوكالات الحكومية والشركات[3]، ويمكن القول إن عملية نقل التكنولوجيا تتكون من عنصرين أساسيين: المكون المادي ويستلزم عناصر مثل الأدوات والمنتجات والمعدات والعمليات والتقنيات؛ والمكون الضمني الذي يشمل الدراية في الإدارة والإنتاج والتسويق ومراقبة الجودة والموثوقية والمجالات الوظيفية والعمالة الماهرة [4]، تشمل الفئات الرئيسة لنقل التكنولوجيا وتسويقها نقل التكنولوجيا المتجسدة في القطع المادية، وخطوات تطبيق التكنولوجيا، والمعرفة والمهارات التي توفر الأساس لتطوير التكنولوجيا وتطوير العملية.

---

(1) عبد الله بن محمد العتيبي وعبد الرحمن بن محمد الربيعة، الإدارة التكنولوجية، الطبعة الأولى، دار اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص214.

(2) جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص36

(3) Audretsch, D.(2014), Lehmann & Starnecker , Technology Transfer in a Global Economy. The Journal of Technology Transfer, 39(3), 301-312.

(4) Behane,T., & Grobbelaar,S.(2016), The process of intra-firm technology transfer: A case study of a marine mining company. South African Journal of Industrial Engineering, 29(1), pp 195-204

ثانياً: أنواع النقل التكنولوجي

يمكن توضيح نوعين من النقل التكنولوجي:

أ- النقل الرأسي والنقل الأفقي للتكنولوجي

يقصد بالنقل الرأسي هو تحويل نتاجات الأبحاث العلمية وترجمتها إلى وسائل متقدمة وأساليب متطورة في العمليات الإنتاجية والخدمات من خلال تحويل الاختراعات إلى ابتكارات خلال فترة زمنية معينة، أما النقل الأفقي التكنولوجي يقصد به نقل التكنولوجيا من دولة أو منشأة قادرة على تحقيق النقل الرأسي إلى دولة أخرى أقل تقدما أو منشأة أخرى لم تستطع بعد التوصل للنقل الرأسي[1].

ب- النقل الداخلي والنقل الدولي

فالنقل الداخلي يتم داخل نطاق المشروعات متعددة الجنسية من الشركة الأم إلى شركاتها الوليدة المنتشرة على الصعيد العالمي، أو فيما بين هذه الشركات الوليدة بعضها البعض، أما النقل الدولي فيتم بين مشروعين مستقلين عن الآخر و ينتميان إلى دولتين مختلفتين، أي يوجد عنصر دولي بينهما.

ثالثاً: عقود نقل التكنولوجي

اتجهت معظم البلدان النامية بغرض تضييق فجوة التخلف التكنولوجي بينها وبين البلدان المتقدمة، والتعجيل بتنميتها إلى تبني مجموعة من الآليات التعاقدية من أهمها:

1. **عقود الترخيص الصناعي:** يعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا بين العقود، فهو ليس مجرد نقل للأجهزة أو الآلات والمعدات، بل هو نقل المعرفة أيضا والطرق العلمية للإنتاج، إذ يتم إبرام العقد بين طرفين الأول اجنبي والثاني محلي، يتم بمقتضاه قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بإنتاج منتج معين باستخدام واستغلال تكنولوجيا معينة، سواء كانت محمية كبراءة الاختراع، أو غير محمية كالمعارف الفنية، بما فيها من الأسرار الصناعية وذلك لمدة معينة ولقاء مقابل معين

هناك نوعين من الترخيص: **الأولى** تعرف باتفاقية الترخيص التكنولوجي الذي يغطي وسيلة نقل من براءات اختراع والعلامات التجارية والحقوق إلا أخرى مثل الحق في تقديم أو توزيع أو استخداما، وبيع المنتج، أو تصميم العملية، أما **الثاني** فيعرف باتفاقية الترخيص الفني وهو الذي يحتوي على أحكام المساعدة التقنية، المعرفة والدراية، إنشاء عمليات تسليم المفتاح ، حقوق الملكية الفكرية.

2- عقود تسليم المفتاح في اليد: تلجأ البلدان النامية إلى هذا النوع من العقود في إنشاء مشاريع عالية التكنولوجيا مثل الموانئ والمطارات المتكاملة ، من خلال إبرام اتفاق بين الطرف الأجنبي (المستثمر الأجنبي) والطرف المحلي (الحكومة المؤسسة الوطنية...الخ)، يلتزم الطرف الأجنبي بإقامة مشروع استثماري، وتوريد الآلات والأجهزة وكافة

(1) محمد عبد الستار السيد، إدارة الابتكار، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 2012، ص 22-23.

المستلزمات التشغيل، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية وتدريب العمال حتى إتمام تشغيل المصنع بكامل كفاءته وتسليم إلى طرف المحلي. ويمتاز هذا النوع من العقود بالخصائص التالية[1] :

أ- التزام الطرف المحلي بدفع مختلف الأتعاب للطرف الأجنبي الناتجة عن إقامة المشروع، أو تقديم التصميمات الخاصة به وطرق تشغيله وصيانته وإدارته وتدريب العاملين فيه.

ب- تحمل الطرف المحلي تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات وتكاليف النقل والبناء... إلخ.

ت- بعد إجراء تجارب التشغيل والإنتاج من حيث الجودة والكمية والأنواع يتم تسليم المشروع للطرف المحلي.

3. عقود المنتوج في اليد: هي في الواقع امتداد وتكملة لمضمون عقود المفتاح في اليد، حيث إلى جانب ما ذكرناه في عقود المفتاح في اليد يعتمد الطرف الأجنبي إلى إجراء التجارب المختلفة حول صحة التشغيل والإنتاج، من خلال مسؤولية تدريب العمال المحليين، حتي يكتسبوا المهارات اللازمة، ولضمان الحصول على إنتاج يتلاءم والمستوي الإنتاج المتفق عليه كما ونوعا .

4. عقد السوق في اليد: وهو يأتي كتكملة لعقد الإنتاج في اليد، بحيث يستمر التزام المورد بإنشاء وحدة صناعية وضمان الإدارة الأولية، ليشتمل التزامه بتسويق المنتجات أو شراء جزء منها.

رابعاً: عوامل نجاح نقل التكنولوجيا

هنالك العديد من العوامل التي تساعد على نجاح نقل التكنولوجيا منها:

1- سياسة الحكومة والداخلية الخارجية: تلعب الحكومة دورا مفصليا في إنجاح عملية نقل التكنلوجيا سواء كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي، من خلال تخفيض أو الغاء الرسوم على التكنولوجيا المستورة ، وكذلك تشجيع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التكنولوجيا، وكذلك تطوير وبناء القدرات البشرية عن طريق توفير برامج تدريبية، بالإضافة إلى التشجيع التعاون الدولي من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية بين الحكومات وتقديم الدعم الفني والمالي.

2- الاهتمام بالبحث والتطوير:: تمثل مراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي جزءا من السياسة العلمية والتكنولوجية التي تتطلب الارتباط الوثيق بين عمليات الإنتاج والبحث العلمي، للتمكين من حل المشاكل التي تواجهها البلدان، من خلال ما تلعبه مراكز البحوث العلمية في توفير فرصا لتدريب العلماء والباحثين والفنيين لتمكينهم من استيعاب وتطوير التعامل مع التكنولوجيا وتوطينها، ومن ثم مواكبة وتيرة التطور التكنولوجي الأمر الذي يتطلب العناية بالتدريب وتشجيع الباحثين على تطوير بحوثهم وخاصة التطبيقية منها والاستفادة القصوى من مراكز البحوث القائمة والجامعات والمعاهد الفنية ومواقع الإنتاج والحقول، مع تقديم كل الدعم والرعاية للعلماء والتكنولوجيين والخبراء،

3- وفرة المواهب وتشجيعها : شروط نجاح نقل التكنولوجيا واستيعابها محليا يعتمد على كفاءة الموارد البشري من تدريب وتأهيل من مختلف الاختصاصات، واستعدادها للعمل على تطوير التكنولوجيا، ونجد المشكلة الأساسية التي

([1]) عبد السلام أبو تحف، إدارة الأعمال الدولية: بحوث التسويق الدولي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2013، ص246.

تواجه الدول النامية وخاصة العربية هي ندرة المواهب بسبب هجرة الأدمغة إلى الخارج مما يعيق عملية فهم وتوطين التكنولوجيا، لذلك لا بد على الحكومات من تهياه كل الظروف المادية والمالية والمعنوية، والهياكل الارتكازية المناسبة التي تشجع الكفاءات على العودة بغية توطين التكنولوجيا بما يتلاءم والظروف الاقتصادية والاجتماعية ويلبي الحاجات الأساسية للمجتمع.

4- تكاليف نقل تكنولوجيا: هناك قضية هامة مرتبطة بنقل التكنولوجيا تتعلق بتكاليف هذا النقل، فتعلم كيفية استخدام التكنولوجيا وصيانتها والتدريب عليها كلها عمليات تترتب عنها تكلفة، وتأتي كل تكنولوجيا أيضا بدرجة عالية من المعرفة الكامنة أو الضمنية والعلاقات المبطنة التي تنشأ من الثقافة والمجتمع الذين أنتجت فيهما، ومن ثم فإن الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المنقولة وتكييفها مع الظروف والثقافة المحلية عادة ما يتطلبان التعلم الذي لا يكون دون تكلفة عالية.

لذلك نجد أن الصفة العامة لنسبة ما تنفقه البلدان المتقدمة على البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في ازدياد مضطرد خلال العقود الأربعة الأخيرة وبالتالي انعكس هذا الأمر على تطور هذا البلدان بصورة كبيرة أي هنالك علاقة موجبة بين الإنفاق على بحث والتطوير وتحقيق التنمية بمختلف أشكالها، الأمر الذي دفع بعض البلدان النامية لزيادة إنفاقها على منظومة العلم والتقنية بشكل كبير من اجل النهوض بواقعها

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر مفهومة ومحفزاته وآثاره

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل راسمي السياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا يعده الباحثين في الأدب الاقتصادي التنموي المفتاح الرئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن تعريفه بأنه "توظيف وتنمية رأس المال الأجنبي في بلد أخر عبر الحدود الوطنية على شكل أصول رأسمالية ثابتة وموجودات مادية ويكون الأشراف على أدارتها من قبل المستثمر الأجنبي الذي يتخذ شكل فرد أو مجموعة أفراد (شركة) يقوم بنقل التكنولوجيا والخبرة الفنية ويعد احد قنوات التمويل الخارجي عبر الشركات المتعددة الجنسية التي مركزها البلد الأم"[(1)]، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا مختلفة منها الاستثمار المملوك بالكامل هو استحواذ شركة من بلد ما على شركة أخرى في بلد آخر بنسبة 100٪، والاستثمار المشترك هو استثمار مشترك بين شركة من بلد ما وشركة أخرى في بلد آخر، والاستثمار في المناطق الحرة هو استثمار من قبل شركة في بلد ما في منطقة حرة في بلد آخر، والنوع الأخير تقوده الشركات المتعددة الجنسية هو استثمار من قبل شركة متعددة الجنسية في بلد آخر[(2)]، والمقصود بالشركات المتعددة الجنسية مؤسسات اقتصادية كبيرة تمتلك عمالاً ووسائل إنتاج في اكثر من بلد واحد ويدير نشاطاتها على المستوى الدولي مجلس إدارة مركزي يقع عادة مقره في الوطن الأم وهو البلد الذي نشأت فيه، وتوصف بحجمها الكبير وضخامتها

(1) محمد عبد الله الزعبي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية العربية، الطبعة الاولى، دار جامعة حلب للطباعة والنشر، حلب، 2022، ص12.

(2) Markusen, James R. (2015), Foreign Direct Investment: Theories, Evidence, and Policy, Edited by John Smith, 3rd ed, Oxford University Press, UK, P14.

وعالميتها كونها تمتلك أصولًا وإيرادات ضخمة تفوق إمكانيات العديد من البلدان وتقوم بالاستثمار في عدة بلدان، حيث تُساهم بشكل كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل[1]، ولقد احدث ظهور الشركات المتعددة الجنسية ودخولها في الاستثمار الأجنبي المباشر خارج الحدود الوطنية تحولات كمية ونوعية كبيرة في طبيعة النشاطات والعلاقات الاقتصادية الدولية إذ تحول النشاط الاقتصادي من بسيط إلى نشاط مركب إنتاجي وتجاري ومالي في آن واحد، والقدرة العالية على استخدام الثورة التكنولوجية المتطورة والاستفادة من الوفورات الخارجية[3]، لاسيما بعد أحداث أزمة عام 1982 التي شهدها القرن الماضي عانت الكثير من البلدان النامية من انخفاض كبير في حجم القروض والمساعدات التنموية الرسمية المقدمة، لذا جاءت توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان النامية يجب تنفيذ برامجها في الاصلاح الاقتصادي ان تبحث عن الاستثمارات الاجنبية كبديل للتدفقات المالية الخارجية من اجل ربط انتاج البلدان النامية بعملية التطور التكنولوجي والانتاج العالمي والانتاج الاقتصادي من اجل الاستفادة من نقل التكنولوجيا في العمليات الانتاجية وسرعة دخول الاساليب التكنولوجيا الفائقة والحديثة في كافة القطاعات الاقتصادية من اجل تبقى البلدان النامية على نفس خط التماس مع التطورات التي تحدث في البلدان المتقدمة[1]، بينما في احيان اخرى توفر البلدان المتقدمة تسهيلات وحوافز من اجل اجتذاب حوافزها من الخارج الى الوطن وهي بذلك تنافس البلدان النامية في طبيعة حوافزها التي تمنحها الى الاستثمار الأجنبي[2].

ثانياً: دوافع ومحفزات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

1- **دوافع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**:

لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهماً في توجيه مختلف بلدان العالم سياسات انفتاحيه تجاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل التنافس فيما بينها، حتى بالغت في تقديم الحوافز المالية والنقدية من اجل زيادة الحصة من هذه التدفقات والحصول على الموارد المالية ووسائل الانتاج الحديثة والخبرات والمعارف وتدريب القوى العاملة من خلال نقل التكنولوجيا وزيادة المنافسة على التصدير والعمل على خفض نفقات الإنتاج من جهة، وتحسين النوعية من جهة اخرى وبالتالي رفع الكفاءة الانتاجية حتى تستطيع المنتجات المحلية ان تدخل اسواق العالم الأكثر تنافسية في الوقت الحاضر، واثبتت الوقائع الاقتصادية ان نجاح أية استراتيجية لدعم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب معرفة دوافع

([1]) أحمد عبد الله السعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي: واقع وآفاق، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2023، ص15.

(3) John Smith.(2023), The Impact of Multinational Enterprises on International Economic Activities and Relations: A Review of Recent Literature, Journal of International Business and Economics, 24(2), P195-215.

[1] عبد الله محمد إبراهيم، التحديات التي تواجه الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد العربي، العدد 4، المجلد 50، ص28-40.

[2] محمد عبد الحسين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة العراق، مجلة دراسات التنمية، العدد 4، ديسمبر 2022، المجلد 25، ص25.

استقطاب هذا الاستثمار والتركيز على احداها أو اكثر، وهناك اربعة دوافع اساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي[1]:

الدافع الاول:- استغلال واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد المضيف والتي تشمل كل انواع الموارد بما في ذلك النفط والغاز والماس والذهب.

الدافع الثاني:- البحث عن الأسواق الجديدة من اجل تعزيز الصادرات او انشاء فروع الصناعات في البلدان المضيفة لإشباع السوق المحلي.

الدافع الثالث:- السعي الى تحسين الفرص التنافسية لمنتجات التصدير على المستوى العالمي، وذلك بتقليل تكلفة الإنتاج عن طريق الميزة النسبية التي تتمتع بها كل بلد.

الدافع الرابع :- ويتمثل بالاستثمار الباحث عن اصول استراتيجية مثل الاستثمار في الموارد البشرية والهياكل الارتكازية.

بيد أن تعزيز دوافع التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطا وثيقاً بتوفر مناخ الاستثمار الملائم الذي يبنى على عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسة عبر استقرار السياسة الاقتصادية الكلية للبلد خاصة التحكم في العجز المالي والتجاري ومعدل التضخم، وكذلك تحسين الإطار المؤسسي عبر اصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار والتجارة، مثل قوانين حماية الملكية الخاصة والملكية الفكرية وقوانين تشجيع المنافسة ومحاربة الاحتكار وغيرها، أما الجانب المهم في تحسين مناخ الاستثمار فيشمل صياغة استراتيجية للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل بشكل خاص في اعداد الخرائط والمشاريع الاستثمارية، فضلاً عن عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الخاصة بدعم تدفق الاستثمار، وتوفير الاستقرار السياسي والامني للمستثمر الاجنبي، إن توفر هذه العوامل يخلق بيئة استثمارية جاذبة تشجع المستثمرين الأجانب على ضخ استثماراتهم في البلد، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية[2].

2- محفزات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:-

يقصد بالمحفزات، تقديم مزايا اقتصادية وقانونية وتنظيمية من قبل الحكومات لشركة او مجموعة شركات لجذب المستثمرين الاجانب الى اراضيها بهدف جعل الاستثمار في البلد أكثر جاذبية للمستثمرين[3]، لذا اصبحت عمليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة سياسات تعتمدها الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء منذ بداية الثمانينات

([1]) Dunning, John H,Foreign Direct Investment: Theories, Motives, and Impacts, 6th ed, Palgrave Macmillan,2022, pp45-55.

([2]) سلمان علي جاسم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية، مجلة دراسات استراتيجية، 2023، العدد 4، المجلد 25، ص27-28.

([3]) Rugman, A. M., & Verbeke, A. (2010), The Impact of Investment Incentives on Foreign Direct Investment: Evidence from Developing Countries, Journal of International Business Studies, 41(2), PP324-304.

ولاسيما بعد ازمة المديونية وتفاقمها، قامت الحكومات في تقديم حوافز مختلفة الأنواع بحيث ادت الى زيادة المنافسة فيما بينها تجاه استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ المستثمر متمثلاً بالشركات المتعددة الجنسية اكثر تركيزاً باتجاه أهداف الاستثمار والتكيف مع التفاعلات الدولية، ولهذا أستمرت الحكومات بتقديم العديد من المحفزات لتشجيع الشركات نحو توجيه انشطتها اتجاه قطاعات زراعية ونفطية وبتروكيمياوية وسياحية، وبهذا اقتضت الضرورة تحديد هذه المحفزات التي يمكن للحكومات ان تعتمدها في جذب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومقومات نجاحها، وتصنف المحفزات للاستثمار الأجنبي المباشر الى[1]:-

أ- **الحوافز المالية:** تركز هذه الحوافز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي، وهذا الهدف يمكن ان يتخذ عدة طرق تبعاً للقاعدة الضريبية ونظامها، او تقديم منح أو قروض بفائدة منخفضة من خلال الدعم الحكومي للمستثمرين.

ب- **الحوافز غير المالية:** تتضمن هذه الحوافز توفير الوفورات الخارجية من قبل الحكومة لجذب المستثمرين من خلال توفير قاعدة البنى الارتكازية كالطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء، علاوة عن تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة لبدء المشاريع، و سن قوانين وتشريعات تضمن حقوق المستثمرين وتوفر بيئة استثمارية آمنة.

أظهرت الدراسات ان استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان ان السياسة الناجحة لجذب المستثمر لا تقتصر فقط على الحوافز المالية التي تقدمها الحكومة لهذا الاستثمار، وانما تعتمد على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، وتحقيق ذلك عبر توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة للمستثمرين الاجانب، وبذلك لن يكون الدافع الحقيقي للمستثمر الأجنبي هو الاستفادة من المزايا والتسهيلات المالية والنقدية فقط، بل الاستفادة من استغلال مثل هذه الميزات[2].

ثالثاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا:

تعرف التكنولوجيا بأنها فن الانتاج، أي الاساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الانتاج، أو هي مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لصنع منتج والسيطرة على الالية المستخدمة لإنتاجه، أو هي عبارة عن جميع الموجودات المادية والموارد البشرية والقدرات التنظيمية لتوليد التكنولوجيا وإدارتها واستخدامها بكفاءة في انتاج السلع والخدمات وزيادة تطويرها تماشياً مع الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية[3]، بيد إن البلدان المتقدمة تهيمن على الأسواق العالمية بفضل شركاتها التكنولوجية المُسيطرة، بينما تعاني البلدان النامية من فجوة تكنولوجية واسعة، لذا تُواجه البلدان النامية تحديات كبيرة في مواكبة التطورات التكنولوجية فوسائل الانتاج فيها والتكنولوجيا المستخدمة تعد بدائية أو متخلفة مقارنة مع البلدان المتقدمة، مما يُؤدي إلى تهميشها في الاقتصاد العالمي.

---

(4) أحمد محمد عبد الرحمن، أثر الحوافز الاستثمارية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على الدول العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2014، العدد 144، المجلد 36، ص ص10-21.

([2]) محمد عبد الله القحطاني، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: استراتيجيات وتجارب ناجحة، الطبعة الاولى، دار جامعة الملك سعود للنشر، 2015، ص ص45-48.

([3])جابر عصفور، التكنولوجيا: مقدمة شاملة، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص10.

لذلك، لجأت البلدان النامية إلى نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتضمن تنظيمًا وأساليب تخطيط وإنتاج وتسويق ومعرفة فنية، فضلًا عن المعلومات المهمة لتركيب وصيانة العمليات والمعدات، وتعد هذه من أهم المزايا التي يضيفها الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف، مما ينعكس إيجابًا على مستوى الإنتاج والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة[1]، إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه قناة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة يمكن ان يكون ايجابياً أو سلبياً.

فالأثر الايجابي يتمثل في مشاريع الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة التي تمتلك قدرات عالية على البحث والتطوير مما يسهم بفاعلية في دعم وتطوير قدراتها التكنولوجية، فالاستثمارات الاجنبية المشتركة تسمح باحتكاك الشركات المحلية مع الشركات الأجنبية مما يمكنها من استيعاب التقنيات الحديثة واستخدامها[2]، فالشركات المحلية قد تستفيد من الانتشار المتصاعد لأي تكنولوجيا جديدة تقوم به الشركات المتعددة الجنسية، وكذلك قد تستفيد الشركات المحلية من تقديم الخدمات إلى الشركات الأجنبية، وإن التكنولوجيا يمكن أن تنتشر من خلال انتقال العمالة من الشركات المتعددة الجنسية إلى الشركات المحلية.

أما **الاثر السلبي** فيتمثل في الاستراتيجية التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسية من خلال اتخاذها مجموعة اجراءات تحول دون استفادة البلد المضيف من التكنولوجيا المنقولة، ففي الغالب تقوم هذه الشركات باستخدام تكنولوجيا كثيفة في رأس المال في العديد من البلدان المضيفة التي لا تتناسب مع عامل الكفاءة والخبرة في هذا البلد، الامر الذي يقلل من فرص العمل المنتظرة ، بالإضافة الى أن ذلك يعرقل امكانية اكتساب الايدي العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة[3]، إضافة الى ذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلدان المضيفة وإنما تركز تلك الانشطة في البلد الأم بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا تمت بشكل غير مركزي، وندرة الكفاءات المتخصصة والمهارات في البلدان المضيفة وقد تتضمن بعض مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تحويلاً لتكنولوجيا متقادمة لم تعد منافسة تبقي على الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان المضيفة .

([1]) بشار احمد عبد الرزاق، العوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار الاجنبي المباشر الخارج، مجلة بحوث مستقبلية، العدد (33) و(34)، مركز الدراسات المستقبلية، 2011، ص134.

([2]) عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للنشر، بيروت، 2012، ص17.

([3]) نعمان عباس ندا واخرون، العولمة وانعكاساتها على التنمية في الدول النامية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، 2006، المجلد (13)، العدد (5)، جامعه تكريت، ص140.

رابعاً: الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا:

تخضع عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من الشروط والقواعد يمكن توضيحها فيما يأتي[1]:

1- اختيار الاستثمارات الأجنبية ذات الكفاءة العالية، والعمل على استقطابها بشروط بسيطة كما تقدم التسهيلات للمستثمر الأجنبي الذي يريد الاستثمار داخل البلد.

2- إعداد الهياكل القاعدية المناسبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية بشكل يسهل من عملية توطين هذه الاستثمارات ومن ثم نقل التكنولوجيا.

3- العمل على بناء قاعدة معلوماتية تسمح بتدفق المعلومات عن المجالات التي تحتاج الاستثمارات أجنبية مباشرة، و التحقق من هذه الاستثمارات بشكل دوري لغرض معرفة النقص وتثمين الجهود المنجزة.

4- إنشاء مراكز للبحث والتدريب محلياً من أجل التعامل مع التكنولوجيا الوافدة والتحكم فيها، واعتماد مناهج تعليمية ومتخصصة من أجل التعامل مع التكنولوجيا والتحكم فيها والاعتماد على الجوانب التطبيقية أكثر من اعتمادها على الجوانب النظرية.

5- إقامة اتفاقيات مع الشركات العالمية الكبرى وذلك للاستثمار في الداخل مع شروط السماح بنقل التكنولوجيا مقابل التسهيلات الممنوحة لهم.

6- العمل على إقامة العلاقات والتكتلات بين الدول النامية التي تسعى لاستقطاب التكنولوجيا لكي تكون المفاوضات مع الشركات الكبرى من مركز قوة، على أن تتم الاستفادة من التكنولوجيا المستقطبة جماعياً، ويكوف التطوير بها يتم من خلال جهود الدول جميعاً، مما يسمح ذلك باختصار الوقت والجهد والمال.

7- رسم سياسة متكاملة وتخطيطية لنقل التكنولوجيا، ولتي تأخذ بنظر الاعتبار ارتباطات النشاطات العلمية والتكنولوجية مع الأهداف المرسومة والمقدرة للخطة ،وأن يركز الاهتمام على تنمية القدرات التكنولوجية القائمة فعلاً.

([1]) ناصر بوعزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: رؤيا المستجدات، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، يونيو، 2017، ص27-28.

المبحث الثالث

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التكنولوجيا في العراق للمدة(2004-2022)

أولاً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا من خلال الشركات المتعددة الجنسيات في العراق[1]:

وقعت معظم الشركات الدولية مع وزارة النفط العراقية مذكرات تفاهم للتعاون الفني كانت أولها مذكرة التفاهم مع شركة سيفرون العملاقة في أواخر عام 2003 لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد تعهدت فيها الشركة بدون مقابل، بالعمل المشترك مع الوزارة وشركاتها النفطية للقيام بما بطلبة الجانب العراقي من عون وتدريب الملاكات العراقية في منشأتها وقد اتجهت الكثير من شركات النفط العالمية المعروفة هذا الاتجاه، إذ زاد عدد مذكرات التفاهم الموقعة خلال خمس سنوات عن خمسين مذكرة تم تحديد العديد منها عدة مرات ولا يزال الجزء الأعظم منها فاعلاً في حين الغي البعض منها لعدم التنفيذ، تلعب جولات التراخيص النفطية دورًا هامًا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي، إذ انها تقوم بتوفير فرص استثمارية فتعد جولات التراخيص فرصًا للشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع النفط والغاز في بلد ما، من خلال تقديم تراخيص لاستكشاف واستخراج النفط والغاز، إذ يتم تحفيز الشركات الأجنبية على الدخول إلى السوق والاستثمار في المشاريع النفطية، كما إنها تساعد على تعزيز التكنولوجيا والخبرة، وقد تتطلب الجولات النفطية من الشركات الأجنبية نقل التكنولوجيا والمعرفة للشركات المحلية، من خلال هذا التحويل التكنولوجي، يتم تعزيز قدرات الشركات المحلية وتحسين كفاءتها في قطاع النفط ، ومن ثم يتم جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنفيذ المشاريع التكنولوجية المتقدمة، وتعمل جولات التراخيص على زيادة الإنتاج والإيرادات إذ تُعزز جولات التراخيص النفطية قدرة البلد على زيادة إنتاجه من النفط ومن ثم، يمكن للبلدان زيادة الصادرات وزيادة إيراداتها من صادرات النفط. هذا يعزز الثقة في الاقتصاد المحلي ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ يتوقع المستثمرون الاستفادة من العائدات المرتبطة بالنفط.

كما انها تعمل على تعزيز التعاون الدولي فجولات التراخيص النفطية تشجع على التعاون الدولي في قطاع النفط من خلال العمل مع شركات أجنبية، يتم تبادل الخبرات والتقنيات وتعزيز التعاون الفني والتجاري بين الدول. هذا يعزز العلاقات الدولية ويشجع على المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الشركات العالمية، لذا، يمكن القول بأن جولات التراخيص النفطية تلعب دورًا حاسمًا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط. توفر هذه الجولات فرصًا للاستثمار، وتعزز التكنولوجيا والخبرة، وتزيد الإنتاج والإيرادات، وتعزز التعاون والتفاعلات الدولية. وقد تم التعامل مع مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات من خلال جولات التراخيص النفطية وهي كالآتي:

([1]) للمزيد ينظر إلى:

- عمرو هشام محمد، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد20، 2008.
- رحيم حسوني زيارة، الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص، مجلة دنانير ، العدد الثالث، على الرابط:

https://www.iasj.net/iasj/download/a9343bb8e202adbe

1. **جولة التراخيص الأولى**:

لقد اتخذت وزارة النفط العراقية عدة خطوات لإنتاج عقود الخدمة طويلة الاجل تمثلت بإعداد وثائق وصيغ العقود لتسهيل عملية الإحالة سبقتها دعوة الشركات النفطية العالمية بتقديم وثائقها لغرض دراستها وتقييم وضعها المالي والقانوني وإمكانياتها الفنية سميت بجولة التأهيل جرت في عام 2008 تنافست فيها 120 شركة عالمية تأهلت منها 35 شركة لدخول جولة التراخيص الأولى تم الإعلان عن الحقول النفطية المنتجة والمطورة في جولة التراخيص الأولى في 2009/6/20 من وزارة النفط العراقية وتضمنت هذه الجولة ستة حقول نفطية هي الرميلة الشمالية والجنوبية وغرب القرنة (المرحلة الأولى) والزبير وكركوك وباي حسن وميسان وتعد هذه الحقول من الحقول الكبيرة فالاحتياطي النفطي المثبت لها يقدر بأكثر من (50%) من الاحتياطي النفطي العراقي، وتنتج أكثر من (85%) من نفط العراق الذي يصدر في الوقت الحالي، أن جولة التراخيص الأولى هي عملية تطوير وإدارة الحقول الحالية من الشركات العالمية بمشاركة عراقية وذلك بعقد يمتد إلى (25) عاماً وكان مقياس الفاصل بين العروض المقدمة هو مدى إمكانية هذه الشركات للصعود الى الحد الأعلى المستقر للإنتاج وصولاً إلى ذروة الإنتاج المستمر Plateau، والجدول (1) يمثل جولة التراخيص الأولى للشركات الفائزة بالحقول المنتجة:

الجدول(1)

جولة التراخيص الأولى للحقول النفطية

المشروع	اتحاد الشركات الفائز%	الاحتياطي مليار برميل	الانتاج التجاري م/ب	الانتاج المستهدف	الطور الأدنى م/ب	رسم تعويضة دولار	رسوم حق الاستكشاف مليون$
الرميلة	بريتش بتروليوم B.P 38% البترول الوطنية الصينية 37% سومر25%	17.8	1.173	2.850	11750	2	500
غرب القرنة1	هل الهولندية15% اكسون موبيل60% شركة نفط الشمال25%	8.7	268	2.325	600	1.90	100
الزبير	غار كوريا 19%	4	201	1.200	400	2	100

	اوكسيدنتال بتروليوم23% ايناي33% نفط ميسان25%						
مجموعة ميسان	شركة البترول التركية 11% الوطنية الصينية للنفط البحري 64% الفر العراقية 25%	2.5	96	450	300	2.30	300

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- حقول العراق النفطية، الموسوعة الشاملة على الرابط: http://www.marefa.orglindex.php
- أحمد ابريهي علي، الجوانب المالية في العقود النفطية وإدارة العمليات، مجلة الحوار، العدد/ 26، 6آيار ،2011، ص 5311.

2. جولة التراخيص الثانية:

بدأت جولة التراخيص الثانية في 11-12-2009 وقد شملت هذه الجولة سبعة حقول من مجموعة عشرة حقول مطروحة للاستثمار وهي كالآتي:

الجدول(2)

جولة التراخيص الثانية وحصص الشركات

المشروع	ائتلاف الشركات النفطية%	الانتاج الأولي مليون/ب	الانتاج المستهدف	رسوم تعويضية	رسوم حق الاستكشاف مليون/دينار
غرب القرنة	-ستات اويل النرويجية19% -لوك اويل الروسية 56% -شركة نفط الشمال25%	120	1.800	1.15	100
مجنون البصرة	-بتروناس الماليزية30% -شيل الهولندية45%	115	1.800	1.39	150

				-نفط ميسان 25%	
100	**1.40**	**535**	**70**	**-توتال الفرنسية19%** **-بتروناس الماليزية 19%** **-بترو الصينية38%** **-نفط الجنوب 25%**	**حلفاية ميسان**
100	**1.49**	**230**	**35**	**-الشركة اليابانية لاستكشاف البترول30%** **-بتروناس الماليزية 45%** **-شركة نفط الشمال 25%**	**الغراف الناصرية**
100	**5.50**	**170**	**15**	**-بتروناس الماليزية 15%** **-كوج الكورية 22%** **-غاز بروم 30%** **-البترول التركية 8%** **-شركة نفط الشمال**	**بدرة واسط**
100	**5.00**	**120**	**30**	**-شركة سونغول الانغولية 75%** **-شركة نفط نينوى 25%**	**القيارة نينوى**
100	**6.00**	**110**	**30**	**-شركة سونغول الانغولية 75%** **-شركة نفط نينوى 25%**	**نجمة نينوى**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- حقول العراق النفطية، الموسوعة الشاملة على الرابط: http://www.marefa.orglindex.php
- -أحمد ابريهي، الجوانب المالية في العقود النفطية وإدارة العمليات، مجلة الحوار، العدد/ 26، 6آيار،2011، ص5311.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي العراقي:

يتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر وجود الأمن والاستقرار السياسي ، وتوفير الأطر القانونية والتشريعية، في العراق وبعد عام2003 وحدوث تغييرات كبيرة في العملية السياسية وفي عملية ادارة الاقتصاد وتم الاعتماد على فلسفة الاقتصاد الحرفي تنشيط حركة القطاعات الاقتصادية، واصدرت الحكومة الجديدة تشريعات تقود إلى عملية التحول نحو الاقتصاد الحر، وبناءاً على ذلك فقد اصدر الحاكم المدني قرار الاستثمار الأجنبي رقم (39) لعام 2003 والذي يعد خطوة سابقة على الانفتاح والاستثمار الاجنبي ولكن هذا القرار تشوبه العديد من الثغرات والنصوص مما أدى ذلك الى اصدار قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 وهو من القرارات المهمة من أجل تشجيع الاستثمار لاسيما الاستثمار الأجنبي كما حدد القانون العديد من المزايا والضمانات للمستثمر، من أجل تحقيق تغييرات أساسية على النظام الاقتصادي لكون البلد يحتاج الى الاستثمار بجميع أشكاله بسبب الدمار الذي أصاب المقومات الاساسية والبنى التحتية نتيجة الحروب والاحتلال مما دعى ذلك الى الانفتاح على الاستثمار المحلي والخارجي.

وبما إن اقتصاد العراق يعد أحادي الجانب ويتكأ على الايرادات النفطية في تغطية نفقاته فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد بدأ من القطاع النفطي ، والجدول الآتي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2022) كالآتي: نلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع في عام 2005 ليبلغ (435327.7) مليون دينار مقارنةً بعام 2004 اذ بلغ(343331.3) مليون دينار ويعود هذا التحسن نتيجة زيادة التدفقات الخارجية داخل العراق، ثم تراجع في عام 2006 إلى (42945) مليون دينار وبمعدل بلغ (90.13-%)، إلا أن حدث تذبذب في تدفق لاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة 2007-2012، ففي عام 2007 ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليبلغ (347008.4) مليون دينار، وواصل الارتفاع في عام 2008 والذي بلغ (607355) مليون دينار، إما في عام 2009 فقد انخفضت الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت (513362.6) في حين ارتفع في عام 2011 إلى (533534.1) مليون دينار وبمعدل نمو 27.84%، وواصل الارتفاع في عام 2012 حتى بلغ (563246.1) مليون دينار، إما في عامي 2013 و 2014 فقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً ملحوظاً إذ بلغ في عام 2013 (1406435) مليون دينار، أما عام 2014 فقد بلغ (1297572) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (149.70%) في عام 2013، أما في عام 2014 انخفض معدل النمو(7.74-%) وجاء هذا التراجع نتيجة الأزمة الأمنية التي عاني منها الاقتصاد العراقي مثل ازمة (داعش) وانخفاض النفقات الاستثمارية، فضلاً عن انخفاض أسعار برميل النفط الخام، ثم عاود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتفاع في عام 2015 اذ بلغ (2218009) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (70.93%)، بسبب زيادة التدفقات الخارجية إلى الداخل، أما في أعوام (2016، 2017، 2018) فقد بدأ ينخفض حتى بلغ عام 2018 (1447550) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (1.09%)، أما في عام 2019 فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الانخفاض الذي سبقه محققاً معدل نمو مرتفع مقداره (934711.2) مليون دينار، وفي عام 2020 فيلاحظ تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر ليبلغ (881254.1) مليون دينار مسجلاً معدل نمو سالب بلغ(571-) بسبب أزمة كوفيد-19.

الجدول(3)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو%
2004	343331.3	---
2005	435327.7	26.79
2006	42945	-90.13
2007	347008.4	708.029
2008	607355	75.02
2009	513362.6	-15.47
2010	417313.4	-18.70
2011	533534.1	27.84
2012	563246.1	5.56
2013	1406435	149.70
2014	1297572	-7.74
2015	2218009	70.93
2016	1882517	-15.12
2017	1463613	-22.25
2018	1447550	-1.09
2019	934711.2	-35.42
2020	881254.1	-5.71
2021	785012.2	-10.92
2022	832508.0	6.05

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية، سنوات متفرقة.

الاستنتاجات:

1. أن اهمية الاستثمار بالنسبة للبلدان المضيفة تنقسم الى مجموعتين، الأولى ترى ان له مزايا عدة منها اثاره على ميزان المدفوعات، واثاره على العمالة والأجور والمستوى التكنولوجي وغيرها، اما المجموعة الثانية فترى ان استقدام الاستثمار الاجنبي له اثار سلبية للبلدان المضيفة من خلال تأثيرها على المشروعات المحلية بشكل كبير، وتنقل التكنولوجيا بشكل متكامل، وعدم السماح بتحقيق تراكمات مادية وغيرها.
2. يعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق محددات عدة هي، محددات سياسية، محددات اقتصادية، محددات اجتماعية، فضلاً عن محددات اخرى مثل تحديد نسبة المشاركة من قبل حكومة البلد المضيف نتيجة عدم الاستقرار الامني.
3. ان الوضع الامني السيء والمتردي يقف حجر عثرة في طريق الاستثمار الاجنبي المباشر داخل العراق حالياً، مما انعكس وبشكل كبير على تأخر دخول المستثمرين الاجانب، من ثم انعكس على تأخر البدء بعملية اعادة اعمار العراق وخصوصاً بنيته التحتية التي هو بحاجة لها لكي يعود البلد الى وضعه الطبيعي.
4. وجود علاقة ضئيلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق، حيث يُعزى التأثير الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير إلى قدرة الشركات متعددة الجنسيات على نقل التكنولوجيا والمهارات إلى السوق المحلية.
5. مارس الاستثمار الاجنبي المباشر تأثيرا ضئيلا على النمو الاقتصادي في العراق وبصورة متذبذبة خلال المدة (2004-2013)، ثم انعكس الى تأثير سلبي للمدة (2014-2022) بفعل جولات التراخيص النفطية.

التوصيات:

1. هناك حاجة ماسة الى الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل اساسي لنقل التكنولوجيا الحديثة في تنمية القطاعات الاقتصادية وزيادة نسية مساهمة هذه القطاعات في النمو الاقتصادي في العراق.
2. يجب على متخذي القرار في رسم السياسات الاقتصادية في البلد من وضع استراتيجية لتعزيز جاذبية البلد كدولة متلقية للاستثمار الاجنبي المباشر عبر رسم سياسات اقتصادية مقبولة للمستثمرين الاجانب عبر تشريع قوانين وازالة القيود واللوائح غير الضرورية من اجل تسريع توفير المناخ الاستثماري الملائم ونقل التكنولوجيا في البلد.
3. يجب تحسين سمعة العراق على الساحة الدولية أمرًا ضروريًا، وذلك من خلال العمل على خفض المراتب المتدنية التي يحتلها في المؤشرات الدولية المتعلقة بالفساد، والمخاطر الاقتصادية والأمنية والسياسية، وسهولة ممارسة الأعمال، والتنافسية العالمية.
4. اتباع سياسية اتفاقية رشيدة على البنى الارتكازية كالطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء كونها من ابرز الدوافع المشجعة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلد.
5. يجب تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يحد من مخاطر تقلبات اسعار النفط كون النفط سلعة سياسية، والعمل على مزيد من الانفتاح الاقتصادي والتجاري الذي يساعد استقطاب الشركات المتعددة الجنسية للاستثمار داخل البلد ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات وتدريب القوى العاملة وبالتالي تحقيق مزيد من معدل النمو الاقتصادي.

المصادر العربية:

1. أحمد عبد الله السعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي: واقع وآفاق، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2023.
2. أحمد محمد عبد الرحمن، أثر الحوافز الاستثمارية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على الدول العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2014، العدد 144، المجلد 36.
3. بشار احمد عبد الرزاق، العوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار الاجنبي المباشر الخارج، مجلة بحوث مستقبلية، العدد (33) و (34)، مركز الدراسات المستقبلية، 2011.
4. جابر عصفور، التكنولوجيا: مقدمة شاملة، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2010.
5. جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
6. رحيم حسوني زيارة، الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص، مجلة دنانير، العدد الثالث، على الرابط: https://www.iasj.net/iasj/download/a9343bb8e202adbe .
7. سلمان علي جاسم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية، مجلة دراسات استراتيجية، 2023، العدد 4، المجلد 25.
8. عبد السلام أبو تحف، إدارة الأعمال الدولية: بحوث التسويق الدولي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2013.
9. عبد الله بن محمد العتيبي وعبد الرحمن بن محمد الربيعة، الإدارة التكنولوجية، الطبعة الأولى، دار اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق، 2009.
10. عبد الله محمد إبراهيم، التحديات التي تواجه الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد العربي، العدد 4، المجلد 50.
11. احمد بريهي علي، الجوانب المالية في العقود النفطية، مجلة الحوار، العدد،26، 6 ايار، 2011.
12. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للنشر، بيروت، 2012.
13. محمد عبد الحسين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة العراق، مجلة دراسات التنمية، العدد 4، ديسمبر 2022، المجلد 25.
14. محمد عبد الستار السيد، إدارة الابتكار، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 2012.
15. محمد عبد الله الزعبي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية العربية، الطبعة الاولى، دار جامعة حلب للطباعة والنشر، حلب، 2022.
16. محمد عبد الله القحطاني، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: استراتيجيات وتجارب ناجحة، الطبعة الاولى، دار جامعة الملك سعود للنشر، 2015.
17. عمرو هشام محمد، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد20، 2008.
18. ناصر بوعزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: رؤيا المستجدات، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، يونيو، 2017.

19. نعمان عباس ندا، وعبد الحسين عبد الرزاق، وطارق عبد الحميد الجبوري، العولمة وانعكاساتها على التنمية في الدول النامية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، 2006، المجلد (13)، العدد (5)، جامعه تكريت.
20. حقول العراق النفطية، الموسوعة الشاملة على الرابط: http://www.marefa.orglindex.php
21. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية، سنوات متفرقة.

المصادر الاجنبية:

1. Audretsch, D.(2014), Lehmann & Starnecker , Technology Transfer in a Global Economy. The Journal of Technology Transfer, 39(3).
2. Behane,T., & Grobbelaar,S., The process of intra-firm technology transfer: A case study of a marine mining company. South African Journal of Industrial Engineering,2016, 29(1).
3. Dunning, John H,Foreign Direct Investment: Theories, Motives, and Impacts, 6th ed, Palgrave Macmillan,2022.
4. John Smith.(2023), The Impact of Multinational Enterprises on International Economic Activities and Relations: A Review of Recent Literature, Journal of International Business and Economics, 24(2).
5. Markusen, James R. (2015), Foreign Direct Investment: Theories, Evidence, and Policy, Edited by John Smith, 3rd ed, Oxford University Press, UK.
6. Rugman, A. M., & Verbeke, A. (2010), The Impact of Investment Incentives on Foreign Direct Investment: Evidence from Developing Countries, Journal of International Business Studies, 41(2).